

ذلك لا يصح وان كان من جهه جميعاً والمؤمن ان ذلك لا يصح فان كان  
 المؤمن عام فاجتنب هذا الامام او نحو ذلك يعني ناقص صلاة و  
 طهاره وان الصلاة خلفه لا تصح انعمت صلاة فرادى حيث لا يقين  
 من التكافؤ عليه او جاهل بالملكه الموته اللهم لان يكون في صو  
 رة صلاة الجماعة في تلك الحال تليس على اللاحق وذلك في اخر الو  
 قت فالانصر اهو صلي ونوجب عليه وان كان المؤمن جاهلاً  
 هذا الامام فان كان الوقت موسعاً واجتنبى فوات تعريف المؤمن  
 ان صلاة غيره صححة تحت صلاة الامام فزادى لان الصلاة على الوجه  
 الذي لا يصح مع عدم الاعتقاد بها ليست منكراً في نفسها والصحيح  
 انها لما تكون منكراً مع علم المصلي لاصح جهله وان كان في اخر الوقت  
 واجتنبى فوات تعريف المؤمن بطلانها والصحيح ان صلاة الامام لا  
 تصح من حيث استمر فيها وعليه واجبا صحتها وهو تعريف  
 المؤمن فامثله من صلى ثم سكر تجتنبى فواته **وتكره الصلاة كراهة**  
**تزدية خلف من عليه صلاة فائبة** ولا فرق بين ان الوقت وآ  
 حده وبين ان يكون الفائت حمسا او اكثر او لم تكن عليه فائبة  
 لكن **كرهه الاكثر صلحا** ممن يحضر الصلاة فان الصلاة خلفه  
 حيث تكره لغير التكافؤ كالتكافؤ لانهم اذا كانوا غير صلحا لم يؤمن  
 ان تكون

ان تكون كراهته لذلك فعلى عليه وحسباً ونحو ذلك **والاوى**  
**من المستوفى في كمال المقدار الواجب** من شرط صحة الامامة في  
 كل واحد منهم اذا اجتمعوا هو **الراتب** فانه قدم من الافقه وغيره  
 ولو حصل الامام الاعظم فالصحيح ان الراتب اولى منه اذا لم تحط مرتبة  
 الامام الاعظم **فروع** صاحب البيت اولى من غيره والمستأجر و  
 المستعير اولى من المورج والمعير وغيرهما ثم **الافقه** في حكم الصلاة  
**ثم اذا استووا في الققد قدم الاوى ثم اذا استووا فيها قدم الا**  
**قرا ثم اذا استووا في الثلاثة قدم الاست** يعني الاكبر سناً ثم  
 اذا استووا فقها وورعاً وقرأوة وسناً واختلفوا في الشرف فقدم  
**الاشرف نسباً** فلا يتقدم العبد على السيد والعجمي على العربي و  
 العربي على القرشي والقرشي على الهاشمي والهاشمي على الفاطمي الا  
 برضاه الاولى قال الامام عليه السلام ومههم كلام الصحاب انما اذا  
 تقدم غير الاولى كره ذلك وصحت الصلاة **ويكفي** في معرفة  
 دين الشخص الذي يؤتم به **ظاهر العدل** بمعنى ان يظهر من حاله  
 ولا يحتاج الى اختبار كالشاهد **ولو ظهرت العدل من قريب**  
 خوان يكون فاستقفا فيظهر التورية فانه يصح الائتمام به من حيث ما  
 لم يعبر او يظن كذباً **فصل في وجوب على الامام**

من انكلا الامام  
 في صحة او عدمه  
 محتملين بان  
 على ذلك في  
 ب. ب. ب. ب. ب.  
 وهذا في  
 او استحقاق  
 الوقت والحداد  
 الا في المنصب  
 بطلان والائتمنة  
 مشرف الى ما

1957

Copyrighted by King Saud University